

اليمن

تحذيرات من التصعيد في عدن: لـ«عدم تكرار المأسي»

حذر الرئيس الجنوبي الأسبق، علي ناصر محمد، أمس، من الدعوات التصعيدية في عدن، محذراً الجنوبيين من الانجرار إلى «تكرار مآسي الماضي». جاء ذلك في وقت يستعد فيه «المجلس الانتقالي الجنوبي» لبدء برنامج التصعيد ضد حكومة هادي بنظاهرة ينظمها غداً في المدينة، وسط حالة تأهب تسود المعسكرات كافة

والطلابية» الجنوبية الموالية له، فادي حسن باعوم، الأبناء التي تحدثت عن تأييده الدعوات إلى إسقاط حكومة ابن دغر. ووصف باعوم تلك الأبناء بأنها «غير صحيحة» و«محض افتراء وكذب»، لافتاً إلى أن «موقف الزعيم واضح وضوح الشمس، وأي تصريح عنه سيكون عبر مكتبه أو المجلس الأعلى للحراك الثوري».

موقفا ناصر وباعوم، تتسع، يوماً بعد يوم، دائرة التأييد الشعبي لهما، بعد التبدلات التي طرأت على المزاج العام

رئيس حكومته وإحاطته إلى المحاكمة. وصدرت، أمس الجمعة، سلسلة بيانات من محافظات جنوبية مختلفة حثت المواطنين على «الزحف إلى عدن» لتدشين البرنامج التصيدي ضد حكومة ابن دغر، مُعلنين برامج التحرك صوب مكان الفعالية التي تُعقد «الانتقالي» على «طابعها السلمي»، وإلى جانب تلك البيانات، برزت دعوات من قبل شخصيات أكاديمية وثقافية وإعلامية مؤيدة لـ«المجلس» إلى المشاركة في الفعالية التي «تمثل إرادة عدن»، في «إسقاط حكومة موبوءة بالفساد»، وفيما استبعد بعض من تلك الشخصيات انزلاق «الانتقالي» إلى الصراع المسلح، نبه آخرون إلى أن التصعيد الذي سيبدأ سلباً قد يتحول إلى أشكال أخرى «في حال ظل الرئيس هادي صامتاً».

هذه الأشكال المحتملة هي ما حذر منه، أمس، الرئيس الجنوبي الأسبق علي ناصر محمد، داعياً إلى «ضبط النفس والتحلي بالحكمة وتحكيم العقل، والاحتكام إلى لغة الحوار لحل أي اختلافات في وجهات النظر».

وحت ناصر، في بيان، الجنوبيين على «التمسك بقيم التصالح والتسامح التي أثبتت جدواها وصلاحيتها في الحفاظ على الوحدة الوطنية والحراك السلمي»، منبهاً إلى أن «التحريض على العنف والعنف المضاد لا يجلب سوى الويلات والهلاك، وأن المنتصر مهزوم، ونحذر الجميع من اللعب بالنار». كما حذر ناصر الجنوبيين على أن «يستفيدوا من دروس الماضي، ولا يكرروا مآسيه»، في إشارة إلى الحرب الأهلية التي شهدتها جنوب اليمن عام 1986، والتي تعود لتتطوّر بشبهها كلما احتدم التشاحن بين الفرقاء الجنوبيين المتوزعة ولاءاتهم على غير طرف.

وبالتوازي مع صدور تلك الدعوة «العقلانية» عن الرئيس الجنوبي الأسبق، صدر ما يشبهها في المضمون - وإن غايرها لناحية الشكل - عن الزعيم الجنوبي، حسن باعوم، إذ نفى الأخير، عبر رئيس «الحركة الشبابية

الرئيس المستقيل، عبد ربه منصور هادي، بإيعاز سعودي، على إجراء تعديلات حكومية وإدارية، بهدف امتصاص موجة الغضب التي أثارها سلسلة تطورات شهدتها عدن خلال الأسابيع الماضية. وتكثفت، يوم أمس، دعوات قيادات «المجلس الانتقالي» وقيادات ما تسمى «المقاومة الجنوبية» المحسوبة عليه إلى المشاركة في التظاهرة التي ينظمها المجلس غداً في ساحة العروض في مديرية خورمكسر، بعد انتهاء مهلة الأسبوع التي منحها لهادي لإقالة

تقف مدينة عدن، جنوب اليمن، على أعتاب تطورات يمكن أن تُفقد قيادة «التحالف» زمام التحكم بالخلافات المستفحلة بين أطراف النفوذ هناك، والتي ظلت على مر الأشهر الماضية مضبوطة بإرادة خارجية فحواها الحفاظ على التوليفة القتالية غير المتجانسة المنضوية تحت لواء السعودية والإمارات. وفي انتظار ما يمكن أن تسفر عنه التظاهرة التي ستشهدها المدينة يوم الأحد للمطالبة بإسقاط حكومة أحمد عبيد بن دغر، تدور التوقعات حول إمكانية أن يقدم

تسود خيبة أمل لدى جمهور «الانتقالي» من عجزه عن الإبقاء بوعوده



في جنوب اليمن عموماً، ومدينة عدن خصوصاً، إزاء السياسات السعودية والإماراتية، وكذلك أداء «المجلس الانتقالي». وفي ما يتصل بهذا الأخير، يسود اعتقاد بأن ثمة خيبة أمل كبيرة لدى مؤيديه مما آل إليه وضعه، في ظل عجزه حتى عن انتزاع اعتراف إماراتي بـ«شرعيته»، وضعفه عن الإبقاء بوعوده التي كان قد قطعها لجمهوره. وعليه، لا تدور التوقعات حول إقبال «ضخم» على الفعالية المرتقبة يوم الأحد، من النوع الذي كان «الانتقالي» يستطيع تحقيقه في الأيام الأولى لولادته، وهو ما قد يسهم في خفض مستوى التوتر داخل المدينة. لكن استمرار التراشق السياسي، مترافقاً مع تآهب في مختلف المعسكرات المتوزعة على مراكز النفوذ في عدن، يبقى احتمال التصادم قائماً، ما لم تبادر قيادة «التحالف» إلى إرساء تسوية مؤقتة، قد يكون من ضمن متطلباتها إرجاء جلسة مجلس النواب المزمع عقدها في عدن في شهر شباط/فبراير المقبل.

الإعلان المشترك بين ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، من فيينا، فإنها تتباين في تفاصيلها عن المسار الذي يحدده القرار الأممي 2254، الذي لا يزال العمود الفقري للرئيس لكل مبادرات التسوية السورية.

ومن أبرز الملاحظات على الوثيقة الجديدة، وفق ما ورد من تفاصيل عنها، تضخيمها للدور الأممي في تفاصيل عمليتي «تعديل الدستور» و«الإشراف على الانتخابات»، وتدخّلها في تحديد طبيعة الحكم وصلاحيات الرئاسة والحكومة، إلى جانب تباينها مع جدول الانتقال السياسي وتبنيها فكرة «حكومات إقليمية». وتؤكد الوثيقة على أن مشاركة عزابها الخمسة، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والسعودية والأردن، في إعادة الإعمار تشترط حدوث «انتقال سياسي شامل». ورأى رئيس الوفد الحكومي بشار الجعفري، أنه «ليس من المصادفة أن يتزامن انعقاد محادثات فيينا مع تسريب أو توزيع مقصود» للوثيقة التي «وضعها ممثلو خمس دول اجتمعوا في واشنطن ثم باريس، وهم: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والسعودية والأردن». وهاجم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وخض الأردن والسعودية بانتقادات حادة للهجة حول دعم المجموعات المسلحة واستضافة غرف العمليات العسكرية ومعسكرات التدريب. وشدد على رفض دمشق لهذه الوثيقة التي «تصرف واضعوها... بطريقة غير مسؤولة صوّرت العملية السياسية في جنيف كما لو أنها ماتت». من جانبها، اعتبرت «منصة موسكو» أن الوثيقة «مناقضة للقرار 2254، ومعادية للحل السياسي، وهي ليست أقل سفاقة مما يستحقه السوريون فقط، بل هي بالضد مما يستحقونه ويطلبونه»، مؤكدة رفضها التطرق إلى هذه الورقة من قبل المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا خلال المحادثات.

(الأخبار)

من «يرأب الفجوة»؟

لا يبدو برنامج «رأب الفجوة» كافيًا، وهو الذي أدخل منظمة الصحة العالمية على خط الدعم النفسي في البلاد بالتعاون مع الحكومة السورية، على الرغم من الاهتمام بتدريب ما يقارب 2500 طبيب من مختلف الاختصاصات، لتقديم حلول سريعة في التعامل مع 10 أنواع من المشاكل النفسية التي تواجه الشعب السوري، جراء النقص الحاد في عدد الأطباء المختصين. فإن كان



من الضروري توافر طبيب مع فريق مجهز لكل 10 آلاف شخص، حسب معايير منظمة الصحة العالمية، تحتاج سوريا إلى 2000 طبيب، في حد أدنى، لتغطية احتياجات شعبها النفسية، التي تضاعفت مع الحرب. واللافت أن ما يتوافر من العدد المطلوب هو عشرات الأطباء فقط، الذين يتركز جُلهم في العاصمة السورية، ولا يغطون أكثر من 10% من حاجات المرضى. ومع لجوء الأطباء المختصين إلى الخارج، ووجود أكثر من 200 طبيب نفسي سوري في فرنسا وحدها، فإن الباقي لكل مليون مواطن سوري 3 أطباء نفسيين، ما يشرح عمق المشكلة وأخطارها على المدى البعيد.

معافي تماماً من حالة «صدمة ما بعد الحادث»، ولبقول ساخرًا: «بقي الكثير من العقد النفسية التي تحتاج حلولاً. شفيت من واحدة منها فقط مثل الكثير من الناس هنا». وبلغت الشباب لجوء الطبيب المختص إلى الهاتف خلال جلسات العلاج، بسبب عدم قدرته على التنقل، بفعل الإصابة، إضافة إلى كونها جلسات ليلية في ظل ضيق وقت الطبيب نهاراً. يغرق بعض الناجين من مجزرة ضاحية عدرا العمالية، في ريف دمشق، قبل سنوات، في عزلةهم الإرادية. لاقى بعضهم صدمات فوق طاقة احتماله، منهم منير الذي اضطر، وفق ما يتناقله جيرانه، إلى إطلاق الرصاص على أطفاله وزوجته، بعد حصار المسلحين للمبنى الذي كانوا يعيشون فيه. خشي الرجل على عائلته ذل الأسر، غير أن من سخرية القدر، بالنسبة إليه، نجاته وحده من الموت، إذ فشل في قتل نفسه. يعيش منير اليوم في منزل فقير ضمن قريته البعيدة، لا يواسيه إلا شرب الكحول. محاولة

أقربائه إخراجهم من حالته وتشجيعه على زيارة الطبيب النفسي، جعلته يزور أحدهم، ويعود بخلاصة: «إلى من يلجأ الطبيب النفسي عند تأزم حالته النفسية؟ إنه مجنون وبجاجة إلى المساعدة أكثر منا جميعاً. بينما يظن نفسه يمتلك الحلول، ليس لديه إلا التنظير». تسوء حال منير يوماً بعد آخر، إذ لا ينتظر شيئاً من الحياة سوى موت ضلّ الطريق إليه، فيما أخذ كل أفراد عائلته. ومع رفضه العلاج النفسي، يرى المقربون منه أن تجربته في اختيار الطبيب النفسي المناسب لم تكن جيدة، ما أفقده الثقة كلياً في الأمر. ومثله كثيرون من السوريين الذين فقدوا أحبباء أو تعرضوا للعنف، وسط إهمال كامل من الدولة السورية وأقاربهم للدعم النفسي. فيما تكمن الكارثة الحقيقية لدى آلاف الأطفال الذين واجهوا العنف والموت والإصابة وفقد الوالدين، وهم متروكون اليوم لمصيرهم من غير الحصول على أي رعاية نفسية، قد تمنعهم من أن يكونوا مشاريع «إرهابيين» مستقبلين.

الصددمات

يشكو الأطباء بدورهم انخفاض أجر المعاينة، نظراً لاستخدام الوصفات المتعددة

حجبت المسلحين عن رؤيته، ومنحته النجاة. في المستشفى أوقفوا نرف جرح قدم الشاب الثلاثيني، غير أن نرف روحه حرمة النوم، وقاده إلى الطب النفسي. عبر الهاتف روى لطبيبه المعالج معاناة تجربته، ونال الرعاية عن بعد. «صدمة ما بعد الحادث»، هكذا شخص الطبيب حالة ربيع، الذي بدأ متصالحاً مع حاجته إلى المساعدة، خشية استعادة التجربة عبر الكوابيس واستمرار ضياعه في دوامة القلق. 7 أشهر دامت فترة العلاج، ليخرج